دور التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التغيرات العالمية
-حالة الجزائر-

The role of SME upgrading in the confrontation of global change
-case of Algeria-

أ.لدهم شريف عبد الجابر أصيل
جامعة البليدة 2

الملخص:
تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حلقة أساسية في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول ، إذ تعتبر من أهم القطاعات الخالقة لمناصب الشغل، وفي ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات بين مختلف دول العالم، أهم التساؤل الذي يمكن طرحه هو كيفية تأهيل المؤسسات الاقتصادية خاصة المتوسطة والصغيرة منها ؟ وتتمثل آلية التأهيل في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المؤسسة، قصد تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العولمة، التأهيل، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Abstract :
Small and medium enterprises are an essential link in the economic development of different countries, as they are seen as an important sector in terms of job creation, and in the context of the globalization of trade and the interdependent relations between the different countries of the world, the most important question that could be asked is how to upgrade the Small and medium-sized enterprises ? Upgrading is a measurement battery used by an organization to improve its positioning in a competitive economy.
Keywords: **small and medium enterprises, globalization, upgrading, SME upgrading**.

Résumé:
Les petites et moyennes entreprises représentent un maillon essentiel dans le développement économique de différents pays, car elles représentent un secteur important en matière de création d'emplois , et dans le cadre de la mondialisation des échanges, et des relations d'interdépendance entre les différents pays du monde, la question la plus importante qui pourrait être posée est de savoir comment mettre à niveau les entreprises surtout les plus moyennes et petites d'entres elles? La mise à niveau est une batterie de mesures qu'applique une entreprise en vue d'améliorer son positionnement dans le cadre d'une économie compétitive.
Mots clés : petites et moyennes entreprises, mondialisation, mise à niveau, mise à niveau des petites et moyennes entreprises.

مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي للدول، خاصة المتقدمة منها و تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية، نظرا لمساهمتها الفعالة في خلق فرص العمل، و تعزيز الدخل القومي، وكذا تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة، وما تمثله من رهانات وتحديات أمام مؤسساتنا، أصبح من الواجب إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها.

و قد قامت الجزائر كغيرها من الدول بتوجيه المزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و هذا من خلال جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، و التي من شانها تحقيق عملية التأهيل.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكاليتنا من خلال التساؤل التالي: ما مدى أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التغيرات العالمية ؟ وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: العولمة بين الفرص و التحديات.

المحور الثالث: التأهيل كألية حيوية لديمومة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوفق البنك الدولي:

أ- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من100.000 دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار.

ب- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.[1]

ويعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية، وفقا لتوصيتها CE/361/2003 المرتبطة بتعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، بأنها " مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو.[2]

أما في الجزائر فوفق القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أنها: "مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات، و التي تشغل من 01 إلى 250 شخص ،لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج".

---

[1] سليمان ناصر،عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، أيام 23-24 فيفري 2011 غرداية ،ص02.

[2] لزهر العابد ، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة -2- ،2013،ص11.

الجدول رقم 01: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المؤسسات	فئة العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المتوسطة	50 -250	400 مليون-04 مليار دج	200 مليون دج- 01 مليار دج
الصغيرة	10- 49	أقل من400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المصغرة	01- 09	أقل من40 مليون دج	أقل من 20 ملايين دج

من إعداد الباحث، بالاعتماد على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤرخ في 10 يناير 2017 ،الجريدة الرسمية عدد02 ،11 يناير 2017،ص06.[3]

2-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تحقق عوائد سريعة و عالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال.
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي.
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع.
- سمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب، لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، فضلا على استخدمها في الغالب للتقنيات غير المعقدة.[4]
- ارتفاع كثافة عنصر العمل فيها، و استخدامها لفنون إنتاج محلية.
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا، و هي كذلك أقل تلوث للبيئة[5].

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، و فيما يلي أهم المنافع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: المؤسسات المصغرة يمكنها أن توفر في السوق المحلية، من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات، من خلال عرضها للسلع والخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة.
- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:إن تدعيم دور المشاريع المصغرة في الريف والأقاليم المختلفة، يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية، مثل النسيج والملابس المطرزة وصناعة التريكو..الخ، ويساعد هذا على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن[6].

-تخفيض نسب التضخم: من خلال قدرتها ومرونتها العالية في التأقلم مع زيادة الطلب، بإنتاج الكميات المطلوبة ومنه تفادي مشكل التضخم وتجنب تأثيراته السلبية.

---

[3] القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤرخ في11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 ،الجريدة الرسمية عدد 02 ،11 يناير 2017،ص06.

[4] مسدوي دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، ،جامعة بومرداس، يومي 18 و 19 ماي 2011، ص35.

[5] مصطفى يوسف أبوزيد، المشروعات الصغيرة مفتاح التنمية،المكتب العربي للمعارف،الطبعة الأولى ،مصر،2016،ص13.

[6] بورنان مصطفى، بورنان إبراهيم، واقع وآفاق المؤسسات المصغرة في الجزائر في الفترة مابين 2000-2010 ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، صص712-713.

-تفعيل عملية التنمية: حيث تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، من خلال الانتشار الجيد بين مختلف ميادين النشاط وبأعداد كبيرة، وهذا ما يعني تنويع الإنتاج ،كما أن تعدد الاستثمارات يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي، ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة.[7]

المحور الثاني: العولمة: بين الفرص و التحديات

1- مفهوم العولمة

هناك مفاهيم عديدة للعولمة، فيرى البعض أنها نمو الشركات العالمية التي تتخطى الحدود و الولاءات القومية، وأنها ذات صلة وثيقة بثورة المعلومات، وحركة الأموال ، والعمالة.[8]

تعرف كذلك بأنها عملية إنشاء روابط بين الاقتصاديات الدولية، و تتميز بهيمنة الصبغة الأمريكية على السلوكيات الاستهلاكية، و التوجه نحو ظهور تحديات عالمية مشتركة لا سيما في المجال البيئي.[9]

و أخيرا يمكن القول بأن العولمة هي امتداد للرأسمالية و الهيمنة الأمريكية، من خلال جعل العالم قرية واحدة، ويتجلى ذلك عن طريق سياسات إلغاء الحدود و الحواجز بين الدول، و لا يقتصر مظهر العولمة على العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية الدولية، بل يتعداه إلى العلاقات السياسية و الثقافية والاجتماعية.[10]

2-العوامل المفسرة للعولمة

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة ، نذكر من بينها:

-تنامي الرأسمالية المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي، تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل.

- ظهور الابتكارات المالية.

- التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية.

- التحرير المالي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات.[11]

---

[7] ساري أحلام ، بوعلاق نوال ،أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول يومي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة: 2010-2000،جامعة بومرداس،18و 19 ماي 2011 ،ص5.

[8] بوبكر بعداش ،. مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدّمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03 ، 2010،ص04.

9-Bernard Blancheton, la Mondialisation principes, histoire et perspectives, éditions De boeck,Bruxelles,Belgique,2009,p07

[10] محفوظ بصيري ،دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،تخصص نقود مالية و بنوك،،جامعة البليدة،2007،ص39.

[11] حوحو سعاد، مطبوعة بعنوان:تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015،ص112

3-مظاهر العولمة

للعولمة عدة مظاهر تميزها نذكر من أهمها:

- ثورة تكنولوجية المعلومات: أصبحت نسبة كبيرة من الشركات في العالمين المتقدم و النامي لها مواقع على الانترنيت لتعرض و تبيع منتجاتهم من سلع و خدمات، فأصبح العالم بواسطة الأقمار الصناعية وسائل الإعلام الإلكترونية سوقا واحدة، و أصبح حدوث أي طارئ في بورصة ما، ينعكس في الحال على أسواق مالية أخرى.

- التكتلات الإقليمية الدولية: تزايدت النزعة الدولية إلى قيام العديد من التكتلات الإقليمية و الاقتصادية، وازدياد عدد المنظمات غير الحكومية خصوصا بعد أن بدأ دور الدولة يتناقص.

- الشركات المتعددة الجنسية: تعتبر الشركات المتعددة الجنسية أداة قوية لتكريس نظام العولمة، حيث ارتبطت العولمة بهذه المؤسسات الاحتكارية، التي بواسطتها تتم عملية عولمة رؤوس الأموال، والإنتاج و التسويق، و أغلب العمليات التجارية[12]

4-التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة

أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن الماضي، في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، حيث أصبح لزاما على المنظمات التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية، ومن بينها نذكر:

-ثورة المعلومات : تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات، و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم، هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير.

-التطور التكنولوجي : الاهتمام بتنمية الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

-عالمية التجارة : سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية، و ذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، و من تأثيرات توسيع دائرة التجارة الدولية نجد:

* تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية.

* تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

-عالمية الجودة : ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و بنشوء الجودة العالمية، وأصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية.

-عالمية الحد من التلوث : لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد.

-الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ: تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق

---

[12] بن منصور عبد الله،بخشي غوتي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتكييف مع مستجدات العولمة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ،جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ،ص02.

تجميع الموارد و الوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب[13].

المحور الثالث: التأهيل كآلية حيوية لديمومة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-مفهوم عملية التأهيل

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نورد منها:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية، التي هي في مرحلة الانتقال، من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.

و يعرف أيضا التأهيل على أنه مجوعة العمليات المستمرة الموجهة لتحضير وتكييف المؤسسات لمتطلبات التبادل الحر.[14]

و أخيرا يمكن القول أن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية، التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي، حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة[15].

2-دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن الدوافع التي أدت بالجزائر إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تكمن في:

-التحديات الدولية : وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية التي تزايدت درجتها من خلال الانفتاح على الاقتصادي العالمي، فتحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي سيؤثر سلبا على عملية النمو، وما لهذا من أضرار اقتصادية واجتماعية تتلخص في قلة فرص الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة .

-التحديات المحلية: و تتمثل في مجموعة الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تحد من قدرتها على مواجهة المنافسة ، و التي من أهمها:

*الصعوبات التمويلية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من محدودية التمويل ،من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ،و كثرة الضمانات المطلوبة،إضافة إلى قصر فترة سدادها ،وكذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

*الصعوبات التسييرية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة ،حيث يسود نمط المدير المالك الذي يجمع بين عدة وظائف، كما تعاني من غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري.

*الصعوبات الخاصة بالعقار: يعتبر مشكل العقار أهم مشكل تواجهه المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار و عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي.

*الصعوبات الإدارية: وتتجسد من خلال تعقد الإجراءات الإدارية على مستوى أجهزة التنفيذ بسبب تعدد مراكز أجهزة القرار ، وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن.

---

[13] برودي نعيمة ،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006،ص4.

[14] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة للنشر و الطبع و التوزيع،مصر ،2003،ص 103.

[15] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " II PME"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص143.

*الصعوبات التسويقية: تتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية، وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المحلية.
* نقص المعلومات والخبرة التنظيمية: تتلخص في إهمال التخطيط والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية .
*.الصعوبات الفنية: من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الجزائرية ما يلي:

- ✓ ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية، نظرا لاستيرادها من الخارج وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح.
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل، وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات.
- ✓ عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق.[16]

3-متطلبات عملية التأهيل

-تأهيل المحيط الإداري: تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل العمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص، ونركز هنا خصوصًا على الإدارة الجمركية ، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري.
- التأهيل التكنولوجي: ويكون ذلك بانتهاج استراتيجية التجديد التكنولوجي، التي تهدف إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة ، بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات ، والتي من شأنها التأثير سلبًا على قدرتها التنافسية[17].
- التسيير الاستراتيجي: والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية ، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية والقدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية .
–التسويق: فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف و أذواق المستهلك.
- تأهيل المورد البشري: إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه.
-العمل بمعايير وقياسات النوعية[18].

4-برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي للتعرف عن واقع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، يتبعه عملية التشخيص بغية معرفة نقاط القوة و الضعف و كذا الفرص و التهديدات، و من ثم اعداد مخطط التأهيل النهائي من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، و قد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج تستهدف بالدرجة الأولى تطوير

---

[16] إبتسام بوشويط ،آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة،2010،ص31.

[17] شعيب أتشي ،واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأور وجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع: تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2008،ص155.

[18] سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ،مقال منشور في مجلة الباحث عدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011،ص08.

القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من هذه البرامج ما هو وطني، و منها ما هو مبرم بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي :

أ- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي: يسعى البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل،و تشرف عليه وزارة الصناعة ، يهدف إلى مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة لترقية التنافسية الصناعية ،و ذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و تهيئة المحيط المباشر لها، بتكييف جميع مكوناته و قدر المبلغ المخصص للبرنامج 04 مليار دينار ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،خصص منه 02 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي خصص لتحديث و إعادة تأهيل المناطق الصناعية،و قد انطلق سنة 2001.

- أهداف البرنامج: تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط الآتية:

*عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية ؛

*تطوير و ترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة ؛

*تدعيم قدرات هيئات الدعم؛

ب-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد صادق عليه المجلس الوزراء في 8 مارس 2004 و انطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات التنفيذ،و يمتد على مدار 6 سنوات2007 -2013 (بقيمة مالية تقدر ب 06 مليار دينار).

- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في السعي إلى ضمان ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المحافظة على مكانتها في السوق و ضمان حصة في الأسواق الدولية في ظل محيط تنافسي، و ذلك من خلال:

*ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر ؛

*تحسين التمويل من حيث التنظيم و حجم القروض؛

*إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات و مراكز البحث و الجامعات ؛

كما سيسمح أيضا للوصول إلى مؤسسة صغيرة و متوسطة تكون :

*قادرة على اكتساب التكنولوجيا الحديثة و مواكبة التطور في الأسواق العالمية؛

*تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال إتباع أفضل الطرق في التسيير و الإدارة و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.

ج-برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(ميدا 1): جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية ،باسم برنامج أورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف البرنامج إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، و قدرت قيمته المالية ب 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية)،و انطلق في تنفيذه سنة2002 إلى غاية سنة 2007.

- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك من خلال:

*تطوير كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين .

*المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

*تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت المتعلقة مباشرة بقطاع الم ص و.

د-برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التحكم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال(ميدا 2):

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي،و الذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا إلى جانب إرساء نظام للجودة،و قد قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون يورو(40 مليون يورو من المفوضية الأوروبية ، و 4 مليون يورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، و يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، و قد تم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 و عموما تتمثل أهدافه في:

*دعم إنشاء الجودة و المعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

*دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية والاتحادات المهنية؛

مساعدة البرامج المشاركة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[19]

ه-البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة خمس 05 سنوات 2009-2014، التي تنتمي إلى قطاعات الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري، السياحة والخدمات و يجب أن تتوفر الشروط التالية:

أن تكون المؤسسة جزائرية؛

أن تكون في النشاط منذ عامين؛

أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

ويتم التمويل من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص المعنون:"الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ينفذ البرنامج الوطني للتأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن طرف فروعها في المناطق ذات الكثافة العالية من النسيج الصناعي.

ويهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

*تأهيل قدرات التسيير والتنظيم:بواسطة المرافقة ،الاستشارة والتكوين في إدارة الأعمال لإرساء ثقافة مؤسساتية مبنية على المخاطرة ،اتخاذ القرار والمنافسة ؛

*تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار: عن طريق اقتناء الخدمات الإعلامية وإنشاء مخابر البحث والتطوير، وإنشاء بنوك المعلومات، ووحدات الإشراف التكنولوجي ؛

*تأهيل نوعية المؤسسة: عن طريق دعم نوعية نظام الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات الجودة، والحث على إنشاء مخابر التحاليل والتجارب ؛

*دعم الاستثمارات المادية الإنتاجية: بالتركيز على الاستثمارات التي تزيد من الكثافة التكنولوجية للعمليات، والأجهزة المستخدمة في البحث والتطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات؛

*تأهيل الموارد البشرية: الإجراء يهدف إلى دعم التكوين في التسيير واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ومن أجل المتابعة الجيدة وتقييم البرنامج الوطني للتأهيل، وضعت لجنة خاصة بالمتابعة والتقييم وهي اللجنة الوطنية للتأهيل، وهي هيئة للمراقبة والمتابعة وتقييم البرنامج والتي

---

[19] طبايبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي2001-2014،مداخلة ضمن الملتقى الدولي:تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف ،2013،ص 22.

عليها بالتقدم في انجاز البرنامج واقتراح معايير تسمح بتحسين الأداء، بناءا على تقارير مرحلية معدة من طرف الوزارة.[20]

الجدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الص وم في الجزائر خلال الفترة(2001-2015)

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2001	245.348
2002	261.853
2003	288.587
2004	312.959
2005	342.788
2006	376.767
2007	410.959
2008	519.526
2009	570.838
2010	619.072
2011	659.309
2012	687386

[20] بن لكحل محمد أمين، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف ،2013،ص12.

2013	747934
2014	852053
2015	896811

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار سابقا، و كذا وزارة الصناعة و المناجم.

من الجدول السابق، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ،حيث بلغ عددها 896811 مؤسسة سنة 2015 ، في حين لم يتعد عددها 246000 مؤسسة سنة 2001، وهذا التزايد المستمر يتزامن مع تطبيق البرامج الحكومية للدعم و التأهيل الاقتصادي منذ سنة 2001 ،وهذا يعكس لنا مدى اهتمام الدولة بمثل هذه المؤسسات .

الخاتمة:

على ضوء ما سبق،يمكن القول أن عملية التأهيل هي انتقال للمؤسسة من وضع إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، والتأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع،وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة.

وقد رصدت الجزائر مبالغ مالية معتبرة ضمن برامج دعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ركزت بصفة خاصة على تدعيم تنافسيتها في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا انه على الرغم من كل الإجراءات المتخذة، لا تزال معظم المؤسسات الجزائرية عاجزة عن مواجهة منافسة مثيلاتها الأجنبية، و لعل أسرع و أنجع طريقة لتحقيق ذلك هي تبنى المؤسسة في حد ذاتها إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، التكنولوجية، و التسويقية.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها نذكر ما يلي:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما على المستوى الداخلي والخارجي معا، من خلال مساهمتها في كل من التشغيل والناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة، وعلى الصعيد الخارجي من خلال مساهمتها في كل من التصدير و إمكانية احلال الواردات.
- إن الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمثل تحديا كبيرا للمؤسسات لا سيما الصغيرة و المتوسطة منها.
- تلعب عملية التأهيل دورا رئيسيا في حماية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولعل أحسن دليل على ذلك هو زيادة عددها من سنة إلى أخرى، منذ الشروع في تطبيق البرامج التأهيلية (بشقيها الدولية و المحلية).
- اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير واجراءات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،واختلف مضمونها حسب برنامج التأهيل المتبع، ورغم امتلاك الجزائر لنسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أنه مازال هشا ويعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق ببيئتها الداخلية من سوء تسيير،وضعف التكوين ، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار.

و من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال:

- ضرورة الاستمرار في تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها.
- ترقية التشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين، و السهر على تجسيد برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أرض الواقع.
- ضرورة ترقية استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتكييف استراتيجيات الإنتاج والتسيير،و التسويق تبعا للمعايير الدولية.

المراجع:

1- سليمان ناصر،عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، أيام 23-24 فيفري 2011 غرداية ،ص02.

2- لزهر العابد ، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير جامعة قسنطينة -2- ،2013،ص11.

3- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤرخ في11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 ،الجريدة الرسمية عدد 02 ، 11يناير 2017، ص06.

4- مسدوي دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، ،جامعة بومرداس، يومي 18 و 19 ماي 2011، ص35.

5- مصطفى يوسف أبوزيد، المشروعات الصغيرة مفتاح التنمية،المكتب العربي للمعارف،الطبعة الاولى ،مصر،2016،ص13.

6- بورنان مصطفى ،بورنان إبراهيم، واقع وآفاق المؤسسات المصغرة في الجزائر في الفترة مابين 2000-2010 ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، صص712-713.

7- ساري أحلام ، بوعلاق نوال ،أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول يومي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة: 2000-2010، جامعة بومرداس،18 و 19 ماي 2011 ،ص05.

08- بوبكر بعداش ،. مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدّمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ، 2010،ص04.

9- Bernard Blancheton, la Mondialisation principes, histoire et perspectives, éditions De Boeck,Bruxelles,Belgique,2009,p07

10-محفوظ بصيري ،دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،تخصص نقود مالية و بنوك،،جامعة البليدة،2007ص39.

11-حوحو سعاد، مطبوعة بعنوان:تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكر،2015،ص112.

12-بن منصور عبد الله،بخشي غوتي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي للتكييف مع مستجدات العولمة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ،ص02.

13-برودي نعيمة ،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006،ص04.

14-خبابة عبد الله،الؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة للنشر و الطبع و التوزيع،مصر،2003، ص 103.

15-سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " II PME"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص143.

16- إبتسام بوشويط ،آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة،2010،ص31.

17-شعيب أتشي ،واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأور وجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع: تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2008،ص155.

18- سليمة غدير أحمد ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "مقال منشور في مجلة الباحث عدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر 2011،ص08.
19- طبابيية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي2001-2014،مداخلة ضمن الملتقى الدولي:تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف ،2013،ص 22.
20- بن لكحل محمد أمين، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف ،2013،ص12.